في لقاء مع الشيخ سليمان المدني

القبس تحاور التكتل الديني في البحرين

- اليسار تخلى عن برنامجه لانه غير عملي
- الصحافة البحرانية تعمل بعقلية الخمسينات
- اليمين واليسار في البحرين يحاربان التراث والنظام الأسري
- نتفق مع اليسار في ضرورة تغيير الواقع الاقتصادي
- الاسلام يعطي المرأة حق انتخاب رئيس الدولة

البحرين من موفد « القبس » يحيى حمزة :

كعادتها دائما فقد حرصت « القبس » على ان تلتقي بكل التكتلات وكل الاراء وكل وجهات النظر في البحرين . لذلك كان من الطبيعي ان تلتقي « القبس » مع فكر التكتل الديني في البحرين . في محاولة لاجراء حوار شامل يلقي الضوء على المبادىء التي يؤمن بها التكتل فضلا عن مفهومه لمبادىء وآراء الاخرين او التكتلات الاخرى بمعنى ادق . وعلى امتداد ثلاث ساعات كاملة التقت « القبس » مع الشيخ سليمان المدني . ورغم انه ليس عضوا في المجلس الوطني الا انه يعتبر — كما يؤكد الكثيرون — الاب الروحي للتكتل الديني داخل المجلس الوطني ، واحد زعمائه البارزين خارج المجلس . وكان الحوار طويلا وشاملا ، بل انه كان يمكن ان يمتد اكثر من ذلك ، فالشيخ سليمان المدني — بقناعة مؤيديه واعتراف معارضيه — يتمتع باطلاع واسع وقراءة متعمقة ، فضلا عن انه متحدث لبق ممتع الحديث . شيق العبارة . لكن حال بين الحوار وان يمتد اطول من ذلك ان الحديث قد جرى مساء وامتد الى ساعات الصباح الاولى ، ولم يكن من الذوق واللياقة ان يمتد الى الصباح ذاته . . والا لدخلنا في يوم جديد ولامتد الحوار عبر يومين كاملين !!

ولكن ماذا قال الشيخ سليمان المدني حول الكثير من القضايا المطروحة في البحرين ، وما هو رايه في فكر التكتل الديني الذي يمثله ، والتكتلات الاخرى التي قد يختلف معها . . . ؟ وما هو رايه في حقوق المراة السياسية وغير السياسية ، وما هو رايه في الصحافة المحلية في البحرين ، وما هو رايه في غيرها وغيرها من القضايا المثارة والمطروحة . . . ؟

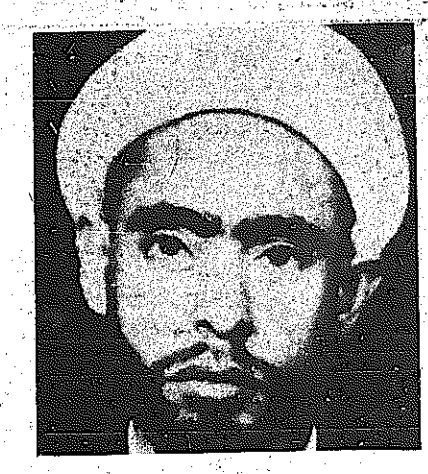

الشيخ سليمان المدني

الوسط .. هو اليمين

كان لا بد للحديث من نقطة بداية محددة ... يسترسل بعدها شاملا لكل الابعاد والمجالات والنقاط بحيث يصبح في جملته — كما طلبت من الشيخ سليمان المدني وكما رحب هو بذلك — حوارا صريحا شاملا لارائه الدينية والاجتماعية والسياسية بقدر ما يسمح به الوقت ، خاصة ان الحديث مع الشيخ المدني لا ينتهي ... حتى انك لا تشعر بمرور الوقت وهو يسترسل في الحديث معك منتقلا من نقطة الى نقطة ومن الدين الى الادب الى الثقافة الى الفن الى الصحافة الى السياسة .. الى كل مجالات الفكر تقريبا ، مدعما وجهات نظره — سواء شاركته او خالفته فيها الراي — بدلائل تاريخية قديمة ومعاصرة تدل على سعة اطلاع وغزارة قراءة . وبدا الشيخ سليمان المدني الحديث قائلا :

— بالمناسبة ... هناك نقطة تصحيح اود ان اذكرها لانني اجدها خطأ شائعا في الصحافة بما في ذلك « القبس » ... انكم تقسمون التكتلات داخل المجلس الوطني الى ثلاثة تطلقون عليها : التكتل الديني اليميني ، تكتل اليسار ، وتكتل الوسط . لكنني اختلف تماما مع هذه المسميات وبالتالي مع ما تحمله من مدلولات . ان التكتل الديني لا يمثل اليمين باي حال من الاحوال ، لكن الذي يمثل اليمين انما هو ما يطلق على نفسه تكتل « الوسط » . ولذلك فانا ارى ان هناك بالفعل ثلاثة تكتلات داخل المجلس الوطني : تكتل ديني ، وتكتل يميني او ليبرالي كما يرغبون في تسمية انفسهم وتكتل يساري .

التكتل الديني تقدمي

● اذا لم يكن التكتل الديني يمينيا .. فهل يعني ذلك انه تقدمي ..؟

— ان ذلك يتوقف على مفهوم التقدم ، الذي يعتبره البعض هو مجرد الاندفاع نحو تيار الحضارة الاجتماعية القائمة من اوروبا . وهو مفهوم خاطىء الى حد كبير . ان التقدم ... اذا شئنا الدقة في التعبير — يعني شيئا واضحا واحدا محددا وهو السير الى الامام ، ولا يمكن ان يكون المحرك الاجتماعي متجها نحو الخلق والابداع الا اذا كان ضمن خطوط اسلامية . كما ان اي حركة اجتماعية تقع خارج الاطار الاسلامي للحياة فهي ترجع بالانسان الى ما قبل عهد النبوات الكبرى ، وهي ترجع بالجوانب اللاانسانية من الحياة على الجوانب التي جعلت من البشر انسانا .

● اذن ... ما هو فكر التكتل الديني على وجه التحديد والايجاز ؟

— التكتل الديني لم يكن ليكون تكتلا دينيا بالمعنى الذي اطلق عليه في الصحف ، وانما هناك افراد يطالبون بتعديل الحياة الاجتماعية بكل وجوهها بحيث تتماشى مع الشريعة الاسلامية . وهم يرون ان الاسلام يجب ان يؤخذ ككل ، لان اي نظام يؤخذ مبتورا لا يستطيع ان يعطي ويؤتي ثمراته صحيحة . وهم ينتقدون ايضا بان المشاكل الناتجة — سواء في البحرين او على الصعيد العربي او الاسلامي او العالمي لا يمكن ان تحل الا عن طريق الشريعة الاسلامية ، فمع بقاء النظام المصرفي في العالم على وضعه الحالي لا يمكن ان تحل المشاكل المالية خصوصا مشكلتي التضخم المالي والاحتكار . وايضا مع وجود الحرية الفردية بهذا المعنى المتعارف عليه لا يمكن ان تحل المشكلة الاخلاقية .. وهذين كمثالين فقط .

كذلك ما لم توجد العدالة التشريعية بمفهومها الاسلامي لا يمكن ان تحل الطمانينة والسلام النفسيان في المجتمع . فالملاحظ مثلا في البلاد العربية انه لا يوجد قانون واحترام كامل له وان وجدت بعض تشريعات منظمة في مواد . وسر ذلك راجع الى ان الفرد العربي لا يؤمن بقدسية هذه التشريعات ، فهو لا يفتا في التحايل عليها ولا يبالي بمخالفتها متى ما امن من السلطة الرادعة . لذلك فان الدينيين هنا يعملون — وفي حدود امكاناتهم — على المطالبة بتطبيق الاسلام على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والتشريعية والخلقية .

تكتل برلماني فقط

● هل التكتل الديني مجرد تكتل برلماني فقط ؟

— نعم .. انه تكتل فقط داخل المجلس الوطني يضم افرادا تربطهم نفس الفكرة ، وربما كانوا لا يعرفون بعضهم البعض عن قرب قبل الانتخابات ، لكنه تبين لهم بعد ذلك انهم ينتمون الى فكرة واحدة .

● لكن بعض افراد التكتل قد تركوه الى تكتل اخر ؟

— قد يكون ذلك صحيحا .. لكن بعض من لم يكونوا فيه في بداية عمل المجلس انضموا اليه بعد ذلك .

● والسبب في ذلك ... في رايك ؟

— السبب انه ليس تكتلا بالمعنى المفهوم مثل بقية التكتلات ... وبكل ما هناك انه وجدت امور في بداية عمل المجلس ادت الى حدوث تقارب بين بعض الاعضاء الدينيين الذي وجدوا فكرا معينا يجمعهم ، ثم حدثت امور اخرى جعلت البعض يترك التكتل والبعض الاخر ينضم اليه . هذا بالنسبة للتكتل الديني داخل المجلس الوطني . لكن هناك الكثيرون الذين يجمعهم فكر معين يتمثل في ايمانهم بدينهم الاسلامي ... دون ان يحتاجوا الى تكتل ليجمعهم ويربطهم .

يهز أكبر قوة

● بالاضافة الى المجلس الوطني والصحافة — المتمثلة في مجلة « المواقف » — هل هناك منابر اخرى للراي يعبر بها التكتل الديني عن وجهات نظره ويتصل من خلالها بالجماهير والراي العام ؟

— ان المنابر الدينية تبلغ الالاف في البحرين ، ولو ان ما يسمى بالتكتل الديني استغلها لاستطاع ان يهز اكبر قوة في يوم واحد . الا انه لما لم يكن تكتلا بالمعنى المفهوم فانه لم يحاول القيام بهذه العملية .

ملحوظة للقبس : تعتبر المساجد والمآتم في البحرين من اكثر وسائل الاتصال الجماهيرية المؤثرة في الراي العام ..

مركز تنفيس

● اذا انتقلنا من التكتل الديني الى تجربة المجلس الوطني ككل ... ما هو تقييمك لها ؟

— هي تجربة لا باس بها ، واذا لم يستطع المجلس ان يكون مركز تحقيق ، فهو — على الاقل — مركز تنفيس .

● هل تعتبر وجود ثلاثة تكتلات داخل المجلس ظاهرة صحية ديمقراطية ؟

— الاختلافات بين الناس ظاهرة صحية بصورة عامة بشرط ان تكون الاختلافات كلها ضمن اطار واحد ، والا عادت ظاهرة مضنية للمجتمع . ففي المجتمع الشيوعي مثلا ... اذا اختلف افراده ضمن اطار النظرية يعتبر الاختلاف صحيحا لانه سيطور تفسير النظرية . اما لو انقسم المجتمع على اساس الكلام في صحة اصل هذه النظرية او عدمها فانه يعتبر مرضا اجتماعيا خطيرا .

وكذلك بالنسبة للبلاد الاسلامية .. يكون الاختلاف مقبولا وصحيحا ما دام في اطار مبدأ الاسلام ، لانه سوف يدفع الى البحث عن تفسير المبدأ وتطويره مع ايجاد انواع من الاشكال التي يرتبط بها . اما اذا كان الاختلاف ناتجا بسبب الانقسام حول صحة الدين الاسلامي او عدم صحته ، فانه مرض يجب حماية المجتمع منه .

تجربة المجلس التأسيسي

● ما هو رايك ومفهومك للتكتلين الاخرين في المجلس الوطني .. اعني تكتل الوسط — او تكتل اليمين كما تطلق عليه — وتكتل اليسار ... ؟

— ان ذلك يقتضينا الى الرجوع قليلا الى المجلس التاسيسي الذي ناقش الدستور وسبق قيام المجلس الوطني ، ففي البدء كان الذين لهم رغبة في النزول لانتخابات المجلس التاسيسي يمثلون ثلاث فئات وهم : خط اليمين او الليبراليون — كما يرغبون في تسمية انفسهم — واليساريون . وكان معظم الدينيين غير متقدمين بعروض التجربة في البداية ، ولكنني شخصيا عملت على اقناع جماعة منهم بترشيح انفسهم ، ونزل بالفعل ستة اشخاص فازوا جميعا بعضوية المجلس التاسيسي .

الا ان خط اليسار انسحب من خوض الانتخابات في اخر لحظة ، ودعم الليبراليون بالاصوات التي يملكها . وكانت الفئة الليبرالية — التي اطلقت على نفسها في ذلك الوقت « الكتلة الوطنية الديمقراطية » — هي الكتلة الوحيدة التي نشرت على الناس برنامجا يحمل اهدافا محددة . غير انها وبعد وصول افرادها الذين اجتازوا مرحلة الانتخابات تخلت عن الاهداف التي اعلنتها على الشعب ، حتى كانها لم تكن الا دعاية انتخابية للاستهلاك فقط . فالبند الثالث من برنامجها يقول ان الشريعة الاسلامية هي مصدر التشريع ، وهي قد وقفت بكل ضراوة ضد تحقيق هذا الهدف داخل المجلس التاسيسي ، كما وقفت معارضة للدينيين عندما اصروا على ذكر هوية الدولة وسلطات السيادة التي الزلتها الحكومة . كذلك فان بنود منهجها الانتخابي كان الهدف منها على تحقيق حقوق المراة بقدر الامكان . الا انها عندما وصل الامر الى المرحلة العملية نزعت الى التطرف الشديد للحيلولة دون حصول هذا الشيء ، لعلمها ان البلد لم تكن مستعدة او مهيئة للمستوى الذي تطرفت اليه . وكان من نتائج هذا التطرف ان الدستور لم ينص على حقوق المراة . وفي الفترات الاخيرة من حياة المجلس التاسيسي حاول الدينيون مرة اخرى تثبيت حقوق المراة دستوريا واقترحوا مادة تقول : « بان للنساء من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتحميه الشريعة وينص عليه القانون . » الا ان هذه المادة لم تدخل في الدستور ، لان الكتلة الوطنية او الديمقراطية كما تشاء ان تسمي نفسها عارضت اثبات هذه المادة واصرت على التطرف حتى انتهت فترة المجلس التاسيسي .

منهج اليسار غير عملي

اما في انتخابات المجلس الوطني ، وبعد ان راى اليسار ان الحياة يمكن ان تسير بدونه .. هول على النزول في الانتخابات ، وكان اليسار هو التكتل الوحيد — هذه المرة — الذي اصدر برنامجا للعمل قبيل الانتخابات ، واطلق على نفسه اسم « كتلة الشعب » . الا انه ايضا لم يستطع ان يسير على منهاجه الذي اصدره .

● ... لماذا ؟

— هناك اسباب كثيرة .. فمن ناحية كان المنهج غير عملي بالنسبة لظروف البحرين في معظم خطوطه . ومن ناحية ثانية فان خط اليمين استطاع في كثير من المواقف ان يؤثر على نواب اليسار ، اما بجعلهم يقفون الى جانبه ، واما بالتكتل الشديد ضدهم ، وذلك بعد ان يثير بينهم وبين التكتل الديني مشاحنات احيانا مبدئية وفي كثير من الاحيان هامشية .

والواقع انه لا يوجد اي جامع بين تكتل اليمين وبين تكتل الشعب او اليسار الا الاتفاق على عدم المحافظة على التراث وعدم الاعتناء او الحرب احيانا ضد المفاهيم الدينية والحضارية المتعلقة بالتنظيم الاسري او النواحي الخلقية .

تغيير الواقع الاقتصادي

وهذه النقطة ربما تكون اخطر النقاط التي اثرت على تكتل اليسار بالنسبة للتكتل الديني . اما بقية النواحي الاقتصادية والاجتماعية فان الدينيين وان كانوا لا يعترفون بالمبادىء التي يبني عليها اليسار نظرياته ، الا انهم يتفقون معه في ان الواقع الاقتصادي الحالي يجب ان يغير وان يطور اوعلى الاقل تخفف حدته . غير ان تطرف اليسار ايضا في هذه النواحي صار من الامور المهمة التي فرقت بين الجانبين ، كما فرقت بين اليمين واليسار .

التقارب بين التكتل الديني واليسار

● المتتبع لبعض الجلسات الاخيرة للمجلس الوطني قد يلاحظ وجود بعض التوافق بين التكتل الديني واليسار .. فهل هناك توافق او تقارب بين مواقفهما البرلمانية الاخيرة ؟

— الواقع انه ليس هناك اتفاق مسبق بين التكتلين ، ولكن في الفترة الاخيرة ، وبعد ان احس اليسار باستغلال اليمين له كثيرا بطريقة تركيبية ، فقد رفض البقاء تحت تلك الوطاة . ومن الطبيعي انه لا ملجا له حينذاك الا ان يقترب خطاه من التكتل الديني ، وان يسكت او يلزم الصمت والامتناع في الواقع والمواضيع التي لا يريد ان يظهر نفسه بها امام جماهيره . ونضرب مثلا بجلسة استجواب وزير الصحة . فبالنسبة الى سياسة اليسار لا وجه ان يقف مع الاستجواب او ضد الاستجواب ، الا ان تصريح الكتلة في ابريل عام ١٩٧٤ وتاييدها الصريح لمبدأ الاختلاط منعها من التظاهر في صف الاستجواب . كما انها لا تريد ان تعطي صوتها للدكتور علي فخرو وزير الصحة وهو محسوب على كتلة « اليمين » التي تسمي نفسها الوسط — كما انه من احد وزرائها ، خاصة انه منهم بانه نسق المواقف بين الكتلتين في انتخابات اللجان البرلمانية في العام الماضي . الا ان المعركة انجلت عن اخفاق كتلة الشعب في معظم اللجان بحيث اصبح ثلاثة من افرادها في خارج اللجان . وفي هذه السنة ايضا نسقت المواقف بين كتلتي الشعب واليمين ، ويقال ان ذلك تم ايضا بواسطة الدكتور فخرو . وانجلت المعركة عن ان احد افراد كتلة الشعب وربما يكون من ابرز اعضائها قد اخفق في ان يكون عضوا باحدى اللجان .

« ملحوظة : يقصد الشيخ سليمان المدني بذلك — دون ان يفصح المعني محسن مرهون »

ويتابع الشيخ سليمان المدني حديثه قائلا :

— الا ان التكتل الديني استطاع في السنة الماضية ان ينجح باكثرية في معظم اللجان . واستطاع في هذا العام ايضا ان ينفذ الى كافة اللجان . لذلك فترت العلاقة بين تكتلي اليمين واليسار . وهناك ايضا من يفسر اسباب فتور هذه العلاقة بان موافقة مواقف تكتل اليسار لمواقف التكتل البرلماني الوطني انما هي طريق للمساومة تهدف الى وقوف التكتل الديني — بالمقابل — مؤيدا لليسار في موقفه من قانون تدابير امن الدولة . ومن ناحيتي الشخصية لا اعتقد ان ذلك صحيحا ، لانه منذ ايام الانتخابات العامة حاول تكتل اليسار ان ينسق مع الدينيين . وقد اتصل بي شخصيا وقتها بعض افراد كتلة الشعب لاكون واسطة الاتصال بين الكتلتين ، الا ان التكتل الديني اعترض على وجود بعض الاشخاص ضمن مرشحي كتلة الشعب كما نشر في مجلة « صدى الاسبوع » آنذاك . ولم يستطع التكتل اخراجهم بعد ان نشر اسماءهم فلم يتم التنسيق بين الطرفين .

تكتيك برلماني

● هناك سؤال اعتراضي قد يغير من اتجاه وسير الحديث لكنه يأتي في موضعه باعتبارك قد اشرت الى قانون امن الدولة ... لماذا لم يعلن التكتل الديني حتى الان رايه في قانون امن الدولة .. وهل سيصوت معه او ضده ..؟

— انني لست عضوا في المجلس الوطني ... ويمكن ان يجيبك على هذا السؤال الشيخ عبد الله المدني . فانا كمتفرج لا يجوز لي ابداء رايي في المسائل العامة !!

واجاب الشيخ عبد الله المدني الذي كان حاضرا الحديث .. قائلا :

— نستطيع ان نعتبر تاجيل اعلان راينا في القانون الى اللحظة الاخيرة هو نوع من التكتيك البرلماني الذي تقف وراءه اهداف محددة تتيح لنا تحقيق فائدة كبيرة في الحركة البرلمانية داخل المجلس بين التكتلات المختلفة حول الكثير من القضايا المطروحة .

وعدت اتابع الحديث مع الشيخ سليمان المدني .. وقلت له :

● اذن لنعد الى مسار حديثنا من جديد .. هل تم اتصال بين تكتل اليسار والتكتل الديني لتكوين جبهة برلمانية لمواجهة تكتل الوسط او اليمين كما تفضل ان تطلق عليه ؟

— بالنسبة لي شخصيا لم يحصل اي اتصال .

● .. ولو تم هذا الاتصال ماذا سيكون موقف وراي التكتل الديني ؟

— لا اعلم ماذا سيكون موقفه بعد كل هذه الامور التي سارت في المجلس .

● اذا لنعدل صيغة السؤال بشكل اخر .. هل يمكن ان تكون هناك ارضية مشتركة لجميع التكتلين ؟

— لكل تكتل مبدأ معين .. ولما كان المبدأن متناقضين تماما فان التنسيق بينهما يكون صعبا ، اللهم الا اذا كان في الخطوط العامة الواسعة جدا ، وعندئذ ستثور الاشكالات في التنسيق .

حقوق المراة

وانتقل الحديث الى زاوية اخرى جديدة وان لم تكن بعيدة عن صلب الحوار الدائر . وقلت للشيخ سليمان المدني :

● لقد ثار هناك جدل كذ حول موقف التكتل من قضايا المراة خاصة بعد المناقشات الاخيرة في المجلس الوطني .. فما هو مفهومك لحقوق المراة ؟

— الاصل في الشريعة انها ساوت بين المراة والرجل في الحقوق والواجبات . وهناك مواد ميزت فيها الشريعة بين الرجل والمراة في الحقوق ايضا والواجبات . وهذا التمييز اما ان يكون راجعا لنواح بيولوجية ، واما ان يكون راجعا لتحقيق اهداف اجتماعية .

فالمراة مثلا ليس لها ان تتزوج اكثر من رجل واحد في الشريعة ، بينما اجازت الشريعة للرجل ان يتزوج باكثر من واحدة . وهذا التمييز في حق الزواج مثلا انما يعود الى سببين احدهما طبيعي والثاني اجتماعي . اما السبب الطبيعي فلان الرجل لا يستطيع ان يفش المراة بان ياتي بابناء غيرها ثم يزعم انهم ابناؤها . بينما تستطيع المراة ان تغفل ذلك لو تزوجت باكثر من زوج بحيث ينسب الى هذا الزوج الابن الذي يكون من ذلك الاب .

والسبب الثاني اجتماعي ، وهو ان المجتمع انما ينسب الابناء لجهة الاب ، ولا اعتقد انه يوجد مجتمع في العالم ينسب الابناء الى الام ، اللهم الا ما نقله بعض الرحالة الانكليز عن مدينة تقع في شمال التبت من انهم يجيزون للمراة هناك ان تتزوج الى حد ثمانية ازواج ، وينسبون الابناء الى المراة لا الى الرجل . الا ان هذه المدينة او المجتمع قد ظلمت الرجل من ناحية ثانية ، بحيث القت عليه عبء الانفاق على المراة وازواجها عندما تكون في نوبته !!

اما الشريعة الاسلامية فقد القت عبء الانفاق على الرجل عندما ابيحت له تعدد الزوجات . اما ان يباح تعداد الزواج لجانب ويوضع عبء الانفاق في جانب اخر فان ذلك يكشف عن عدم اتفاق في الفكرة التشريعية .

وهناك ايضا ناحية خلقية كان الاسلام قد احتاط لها ، وهو ان الرجل لو قيد بالمنع من تعدد الزوجات فانه سيحاول التحايل على هذا القانون .. وهذا ما نشاهده في كل المجتمعات التي لا تاخذ بنظام تعدد الزوجات . فاضطرت الى اباحة « المخالئة » كما يسمونها اليوم ومع ذلك ففرانينها لا تلزم الرجل بحقوق متساوية للخليلة كحقوق الزوجة . ولا تجعل حقوق « الاولاد الطبيعيين » — كما يسمونهم — كحقوق الاولاد الذين يأتون من الزوجة . اما الاسلام الذي يرفض الظلم ، فقد شرع تعدد الزوجات حتى لا توجد خليلة تستعمل كما تستعمل الزوجة وليست لها حقوق الزوجة .

المساواة .. والفوضى

والاسلام لم يعط المراة شيئا من مناصب الولاية . كما انه رفع عنها واجب الحرب والدفاع ، ولم يلزمها بخوضه ، لان هذا الواجب هو مقابل ذلك الحق . فكل حق في الشريعة الاسلامية يقابله واجب ، وكلما زادت حقوق الشخص زادت الواجبات الملقاة على عاتقه .

والعدالة الاجتماعية في التصور الاسلامي هو ان يكون كل فرد في موضعه اللائق به ، لا ان يكون جميع الافراد متساوين في شيء واحد حتى لو كانوا ليسوا على لياقة له جميعا ، لان هذا معناه الفوضى وليس معناه المساواة .

ويذكرني هذا السؤال بقرار صدر منذ ايام من مؤتمر المراة العربية المنعقد في تونس ، وهو ان اللجنة توصي بان تتساوى المراة والرجل في كافة المجالات الاجتماعية . ومعنى هذا ان ذلك المؤتمر لايعرف ما يسمى في الوقت الحاضر بالتخصص والتفرغ ، وهو ما تسعى اليه المجتمعات في كافة مجالات العمل . على ان الاسلام لايرى ان العمل حق بقدر ما هو واجب فالانسان سواء كان ذكرا او كان انثى يجب عليه ان يعمل بمقدار ما يحتاج اليه ، ويستحب له اذا كان للتوسعة . اما المراة العربية في الوقت الحاضر فهي تميل الى الانخراط في سلك العاملات ليس للقيام بواجبها وانما للخروج من المنزل كما تصرح كثير امنهن وهذا في الواقع انما يدل على ضمور في الشخصية النسوية العربية .

حق المرأة في انتخاب رئيس الدولة

● وما هو رايك في حقوق المراة السياسية ... وحقها في الانتخاب ؟

— الانتخاب في الاسلام ربما يسمى بالبيعة . وفي الاسلام بيعتان : بيعة اطلق عليها المسلمون القدامى بيعة النساء ، وهي التي طلبت من الناس جميعا رجالا ونساء وبايعوا بها الرسول صلى الله عليه وعلى آله . وبعض المؤرخين اطلقوا عليها بيعة الاسلام ، بمعنى ان من بايعها اعتبر فردا من المسلمين ، ومن لم يبايعها اعتبر فردا من المشركين .

وهناك بيعة ثانية سماها المسلمون القدامى « بيعة الحرب » . وهذه البيعة لم تؤخذ من النساء واقتصرت على الرجال .

على ان الانتخاب هناك نوعان : انتخاب لرئيس الدولة وانتخاب لمجلس الشورى وغير ذلك . والذي اراه شخصيا ان للنساء حق في الانتخاب اذا كان لرئيس الدولة في النظام الجمهوري وذلك لان الرسول صلى الله عليه وعلى آله قد اخذ البيعة على النساء .

اما اذا كان الانتخاب لمجلس الشورى او مجلس الشعب او الامة كالصورة الموجودة في العصر الحديث فلا يمكن استنتاج حق المراة في ذلك من النصوص الاسلامية ، وذلك لان الحق السياسي الذي يؤدي الى الزام الناس بالقيام بحرب او القعود عن حرب هو امر يقتصر على الرجال ، ولان الحق السياسي بهذا الشكل لايمكن ان يجزا ، فيقال انه يجوز للمراة ان تنتخب « بفتح التاء » ، ولا يجوز لها ان تنتخب « بضم التاء » . بمعنى انه لايجوز اعطاء المراة حق الانتخاب وحرمانها في نفس الوقت من حق الترشيح . وحتى في المجتمعات غير الاسلامية فانها لم تفرق في هذا الحق .. الانتخاب والترشيح . فالتي اعطت للمراة حق الانتخاب اعطتها ايضا حق الترشيح . ومن حاول بناء ذلك على حق العمل فان مقاس الامر مع الفارق فحق العمل يكون لكل السكان مواطنين وغير مواطنين ، اما الحق السياسي فان اصل الحياة لا يتوقف عليه .

وقد دأبت مجتمعات كثيرة على منع فئات معينة من ممارسة الحق السياسي مثل الجنود والضباط مثلا .. وهي تمنعهم من حق الانتخاب وحق الترشيح معا . ولا يقصد بذلك اهانة الجنود وانما الهدف هو ابعادهم عن متاهات السياسة .

وكذلك المراة .. عندما يقال انه لايصح لها الاشتراك في خوض مثل هذه المعارك فليس معنى ذلك ان المقصود هو استضعافها او استنزافها وتحقيرها وانما المقصود هو حفظ كرامتها من ان تتورط في المتاهات السياسية .

الصحافة وأواسط الخمسينات

وقلت للشيخ سليمان المدني وانا احاول ان اضع ختاما للحوار الطويل الذي كان من الممكن ان يمتد اكثر من ذلك لولا عامل الوقت .

● ماهو رايك في الصحافة المحلية بالبحرين بصراحة ، خاصة وان هذه القضية قد اثيرت مؤخرا وتعددت فيها الاراء ؟

واجاب قائلا :

— اعطاء الراي في الصحافة المحلية في البحرين مشكلة وذلك لعدة اسباب فمعظم رؤساء التحرير — ولا اقول كلهم — لايريدون دراسة التغيرات الاجتماعية التي تمر بالبلاد ، كما انهم يخشون على معدة الشعب من التخمة ، او على افكار الشعب بالاحرى من التخمة . ولذلك يقصرون عملهم دائما على قول افكار اواسط الخمسينات واوائل الستينات ويرفضون التطور عنها ، مما خلق حالة تجمد او حالة « تثبت » كما يقول فرويد

وهناك ايضا عقبات قد تعطل رؤساء تحرير الصحف او الصحفيين بعض الطرق كعدم وجود المؤهلين صحفيا باعداد وافرة في البحرين بالاضافة الى نقص كبير في الموارد المالية .

الا ان اكبر عيب في هذه الصحافة هو عدم التمكن من الرؤية الواضحة للتغيرات الاجتماعية التي تطرا على البلاد ، وفهمهم للتقدم بمعنى خاطىء جعلهم يعيدين عن السواد الاعظم من الشعب .

وصلت تشكيلة كبيرة من السجاد الصيني الأصلي (شنواه) ٥/٨ سوبر

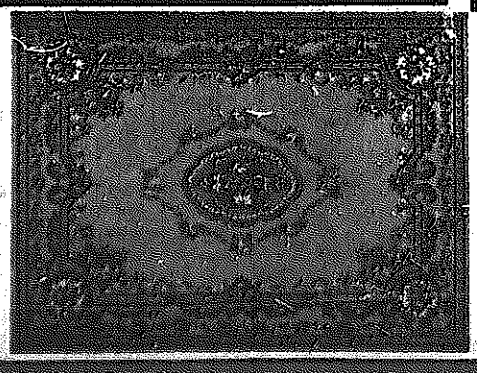

شاهدوها في مجمع السجاد للهزيم

موظفو ومسؤولو قسم الحسابات الجارية في البنك الأهلي الكويتي

يتقدمون بأحر التعازي القلبية من زميلهم السيد صالح يونس حسين عوض بوفاة المرحوم والده

يونس حسين عوض

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته واسكنه فسيح جناته

انا لله وانا اليه راجعون